

الفصل الثالث

الأخطاء والغش،
الأخطاء، الغش، دور المدقق
في تصحيح الأخطاء،
مسؤولية المدقق عن الأخطاء والغش

الأخطاء

إن احتمال ارتكاب خطأ أثناء مراحل تنفيذ العمل المحاسبي من تسجيل وتبويب وعرض للنتائج أمر متوقع لا سيما وأنه يزاول من قبل البشر والبشر معرضون لارتكاب الخطأ.

فالمحاسبون يقعون في الخطأ عادة نتيجة للجهد والإرهاق وزخم العمل واستدعائهم المتكرر من قبل رؤسائهم.

ولما كان هدف اكتشاف الخطأ هو ضمن أهداف عملية التدقيق والعمل على تلافي حدوثه مستقبلاً فإن إلمام المدقق بأسباب ارتكاب الخطأ وأنواعها تساعد وتمكنه من اكتشاف تلك الأخطاء ومن ثم تسويتها.

أسباب ارتكاب الأخطاء :

هناك سببان رئيسيان لوقوع الأخطاء في السجلات المحاسبية : -

- ١ - الجهل وعدم الاطلاع والدراية والإلمام في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تسجيل وتبويب وعرض البيانات المحاسبية.
- ٢ - عدم بذل العناية المطلوبة في أداء العمل من قبل موظفي الحسابات . وبالإضافة إلى هذين السببين توجد أسباب أخرى تدعو إلى ارتكاب الأخطاء - وخاصة المتعمد منها .

الأسباب الأخرى لارتكاب الأخطاء :

- أ - الرغبة في اختلاس بعض موجودات المشروع .
 - ب - محاولة تغطية عجز الخزينة أو اختلاس سابق .
 - ج - محاولة الإدارة التأثير على القوائم المالية بحيث تخدم أغراضاً معينة .
 - د - محاولة التهرب من الضرائب .
- وهكذا يمكن القول بأن البيانات المحاسبية عرضة للخطأ أو الغش من جهات

عدة، ولأسباب متباينة وهي في الوقت نفسه ضرورية لاتخاذ القرارات المختلفة من قبل الطوائف المستخدمة لها، ومن هنا يأتي دور المدقق ليحل هذا التباين، أي يقوم بتدقيق البيانات ومطابقتها مع واقع المشروع بحياد تام ليخرج برأي فني محايد حول صحة القوائم المالية جميعها ومطابقتها للواقع.

أنواع الأخطاء المحاسبية:

المحاسبون يقسمون الأخطاء التي يصادفها المدقق عند فحصه للدفاتر والسجلات إلى مجموعتين رئيسيتين: -

المجموعة الأولى: - أخطاء عمدية:

ويقصد بها تلك الأخطاء التي ترتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من موظفي قسم الحسابات أو الهيئة الإدارية في المشروع بقصد التضليل أو بقصد التأثير على نتيجة أعمال المشروع أو مركزه المالي، وبعبارة أخرى بقصد إخفاء الحقيقة.

المجموعة الثانية: - أخطاء غير عمدية:

وهي تلك الأخطاء التي لا ترتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق بل تحدث نتيجة جهل من موظفي قسم الحسابات بالأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو نتيجة تقصيرهم في أداء عملهم.

ولا شك أن المجموعة الأولى من الأخطاء أكثر خطراً من المجموعة الثانية لما لها من تأثير كبير على مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية وعلى نتيجة الأعمال والمركز المالي.

وكلا النوعين من الأخطاء سواء العمدي منها أو غير العمدي يمكن تقسيمه إلى الأنواع الآتية: -

١ - أخطاء الحذف:

ويقصد بها الأخطاء التي تنشأ نتيجة عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد أطرافها في دفتر اليومية أو في دفاتر اليومية المساعدة أو نتيجة لعدم ترحيل طرفي العملية (المدين والدائن) أو أحدهما إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ أو دفاتر الأستاذ المساعدة.

هذه الأخطاء قد تكون متعمدة كعدم إثبات الموظف المختص لعملية بيع

نقدي واختلاس قيمتها أو عدم إثبات نقدية واردة من عميل بدفتر الأستاذ واستخدامها في تغطية اختلاس أو عجز بالصندوق .

وقد تكون هذه الأخطاء غير متعمدة كأن يسهو موظف الحسابات عن ترحيل قائمة شراء آجل مثلاً بحساب المجهز في دفتر الأستاذ المساعد بعد إثباتها بدفتر يومية المشتريات .

اكتشاف هذا النوع من الخطأ يتوقف على مدى الحذف الذي تم ، فإذا كان الحذف كلياً ويعني عدم إثبات عملية بأكملها أو عدم ترحيل طرفيها إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ فإن اكتشاف هذا يكون صعباً ولا يمكن إلا عن طريق تدقيق مستندي دقيق ، أما إذا كان الحذف جزئياً كأن يسهو المحاسب ترحيل أحد أطراف عملية ما إلى الحساب الخاص بها بدفتر الأستاذ فمن السهل اكتشاف مثل هذا الخطأ لما يترتب عليه من عدم توازن حسابي في المرحلة التي وقع فيها الخطأ .

٢ - أخطاء ارتكابية :

وتنشأ عن الخطأ في العمليات الحسابية من (جمع - ضرب - طرح - قسمة) أو نتيجة خطأ في الترحيل أو ترصيد الحسابات .

هذه الأخطاء قد تكون متعمدة كما في الحالات الآتية :

- إضافة أسماء وهمية إلى قوائم أجور العمال .

- ترحيل مبالغ واردة من عميل إلى حساب عميل آخر بناء على اتفاق مسبق بين الموظف المختص وهذا العميل وهذا الخطأ يمكن اكتشافه عن طريق التدقيق المستندي .

وقد تكون هذه الأخطاء غير متعمدة كالخطأ الحسابي في جمع إحدى اليوميات الفرعية المساعدة كيومية المبيعات أو المشتريات أو الخطأ الحسابي الذي قد يحدث عند إعداد الموظف المختص لقوائم البيع .

إن هذا الخطأ يؤثر على توازن ميزان المراجعة ويمكن اكتشافه عن طريق التدقيق الحسابي .

إن استعمال الآلات الحاسبة مع وجود نظام سليم للرقابة سوف يقلل من وقوع الأخطاء الارتكابية لأن الآلات الحاسبة تمتاز عن البشر بالدقة والسرعة .

٣ - أخطاء في المبادئ والأصول المحاسبية : (أخطاء فنية) :

أو ما يطلق عليها بـ(الأخطاء الفنية) وهي التي تنشأ نتيجة خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في التوجيه المحاسبي أثناء مرحلة التسجيل والتبويب والعرض للبيانات المحاسبية .

تنشأ هذه الأخطاء نتيجة جهل أو عدم دراية من قبل موظفي الحسابات في المنشأة بهذه المبادئ وبالتالي تكون هذه الأخطاء غير عمدية .

وقد يكون ارتكاب هذه الأخطاء عن عمد وتدبير مسبق بهدف التأثير على نتيجة أعمال المشروع أو على مركزه المالي وهنا تكمن الخطورة، ومن الأمثلة على ذلك :

الجهل في التمييز بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية غير متعمد :

- عدم التمييز بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية متعمد .

- عدم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بالقدر الكافي .

- عدم تكوين مخصصات للاندثار .

إن اكتشاف هذا النوع من الأخطاء لا يتم إلا عن طريق التدقيق المستندي وطلب البيانات والإيضاحات للتأكد من صحة إثبات العمليات طبقاً للمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها .

٤ - الأخطاء المتكافئة : (الأخطاء المعوضة) :

وهي الأخطاء التي تتقاض أو يعوض بعضها البعض ويطلق عليها البعض (الأخطاء المعوضة) ومن الطبيعي أنها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة وبالتالي هناك صعوبة في اكتشافها إلا عن طريق القيام بالتدقيق المستندي والحسابي الدقيقين وبإعطاء عناية خاصة لعملية الترحيل للعمليات إلى دفتر الأستاذ وأحياناً يتطلب الأمر القيام بالتدقيق الكامل لجميع العمليات من ناحيتي التسجيل والترحيل .

ومن الأمثلة على هذا النوع من الأخطاء : لو فرضنا أن قائمة مشتريات بلغت (٥٠٠٠) دينار ثبتت خطأ في دفتر يومية المشتريات بمبلغ (٥٠٠) دينار ورحل إلى الجانب الدائن من حساب المجهز بدفتر الأستاذ المساعد مبلغ (٥٠٠) دينار . فعلى الرغم من أن الخطأ لن يؤثر على توازن ميزان المراجعة فإنه يؤدي إلى تخفيض في رصيد المشتريات وبالتالي إلى زيادة في رقم مجمل أرباح المشروع وصافي أرباحه

بمبلغ (٤٥٠٠) دينار . كما ويؤدي في الوقت نفسه إلى تخفيض في رصيد حساب المجهزين بقائمة المركز المالي بنفس المبلغ أي (٤٥٠٠) دينار .

٥ - أخطاء تكشف عن نفسها : غير عمدية :

وهي الأخطاء التي تظهر تلقائياً وذلك نتيجة لاتباع المنشأة نظرية القيد المزدوج في إثبات العمليات في الدفاتر الأمر الذي يترتب عليه توازن ميزان المراجعة في جميع مراحل العمل المحاسبي فعدم التوازن دليل على وجود خطأ في أي مرحلة من مراحل العمل المحاسبي .

إن استخدام نظام الحسابات الإجمالية ودفاتر الأستاذ المساعدة ذات الموازين المستقلة يؤدي إلى الإفصاح عن بعض الأخطاء التي توجد بحسابات العملاء أو المجهزين .

كما أن اتباع المنشأة لسياسات معينة في مسك حساباتها كما هو الحال عند إعداد مذكرات التسوية لحسابات المصارف أو إرسال كشوف أو مصادقات شهرية للعملاء بأرصدة حساباتهم يؤدي إلى اكتشاف ما قد يوجد بهذه الحسابات من أخطاء .

وبشكل عام يمكن تقسيم الأخطاء إلى الأقسام التالية :

أولاً : الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة وتشمل التالي :

١ - أخطاء الترحيل :

وهي الأخطاء التي ترتكب عندما يرحل مبلغ إلى الجانب المخطوء من الحساب أو أن يرحل المبلغ بشكل معكوس إلى الجانب الصحيح من الحساب كما لو رحل مبلغ بلغ ٥٦ إلى الحساب بمبلغ ٦٥ .

٢ - أخطاء في عملية الجمع :

وهي الأخطاء التي تنشأ عند جمع مجموعة من المبالغ الظاهرة في أحد السجلات بشكل مخطوء ، كما لو جمع حساب ما في الدفتر الأستاذ لا يمثل الرصيد الصحيح مما يؤدي إلى عدم التوازن في ميزان المراجعة .

٣ - أخطاء في استخراج الأرصدة :

وهذا الخطأ ينشأ عند استخراج أي رصيد بشكل مخطوء كما لو تم استخراج رصيد محمد (مدين) ووضع في ميزان المراجعة كرصيد دائن ، أو الخطأ الذي يرتكب عند استخراج الرصيد .

ثانياً: الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة وتشمل :

١ - أخطاء الحذف :

وتمثل الأخطاء الناتجة عن عدم إثبات عملية بالكامل في السجلات مما يؤدي إلى عدم ظهورها مطلقاً كما في حالة إهمال إثبات قيد قائمة بيع أو شراء .

٢ - الأخطاء الإرتكابية :

وتمثل الأخطاء التي ترتكب عند القيام بعملية الترحيل أو الاحتساب كما في حالة ترحيل ١٠٠٠٠٠ دينار إلى حساب محمود وإلى الجانب الصحيح في السجلات بدلاً من حساب محمد أو في حالة احتساب قائمة بيع بشكل مخطوء حيث يدرج في يومية المبيعات ويرحل إلى الحساب الشخصي رغم أن احتساب المبلغ كان خطأ .

٣ - الأخطاء التعويضية :

وتمثل الأخطاء التي ترتكب في جانب من جانبي ميزان المراجعة ويعوض بنفس المبلغ في الجانب الآخر بحيث يلغي أثر عدم توازن الميزان، وعلى سبيل المثال مبلغ ٦٠٠٠٠ دينار رحل إلى حساب أحد الأشخاص الجانب المدين رحل بمبلغ ٦٠٠٠ دينار فالخطأ هنا يمثل الفرق بين ما يجب أن يرحل وما تم ترحيله وهو مبلغ ٥٤٠٠٠ دينار، ولدى استخراج ميزان المراجعة يظهر زيادة في الجانب الدائن بمبلغ ٥٤٠٠٠ دينار، فلو صادف وجود خطأ آخر مقابل في الجانب المدين أو أن يقلل الجانب الدائن بنفس المبلغ فالأخطاء رغم وجودها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة .

٤ - الأخطاء الفنية :

وتمثل الأخطاء التي ترتكب نتيجة الجهل وعدم الدراية في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مثال ذلك مبلغ معين كمصروف رأسمالي يرحل إلى حساب يمثل مصروف إيرادي، إن مثل هذه الأخطاء تؤثر في بعض الأحيان تأثيراً مادياً كبيراً وخاصة إذا كان مبلغها جسيماً ويؤثر مادياً على نتيجة أعمال الوحدة .

٥ - أخطاء الازدواج :

وتمثل بتسجيل حدث مالي معين وبشكل صحيح في السجلات كما في حالة إدخال قائمة مبيعات مرتين ورحلت مرتين إلى الجانب المدين من الحساب الشخصي .

٦ - أخطاء في التسجيل :

وتمثل الأخطاء التي ترتكب عند التسجيل في اليومية العامة أو اليومية المساعدة كما لو تم تسجيل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دينار خطأ ١٥٠٠٠٠٠ دينار ورحل بشكل صحيح إلى الحسابات .

الغش

الغش من وجهة النظر المحاسبية عبارة عن الأخطاء التي تقع وبشكل متعمد وعن قصد بهدف تحقيق منفعة ذاتية على حساب المشروع وذلك عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات وفي القوائم المالية .

ويمكن القول أن الغش يرتكب عادة لتحقيق غرض من الغرضين الأساسيين الآتين :

١ - اختلاس الأصول :

قد يعتمد شخص أو أشخاص من العاملين في المشروع إلى اختلاس أصل من أصوله أو إلى استعمال أصل في تحقيق منفعة شخصية وعلى حساب المشروع أي دون - مقابل ودون وجه حق ، ومن أمثلة ذلك :

- اختلاس نقدية ، ويتم ذلك إما عن طريق اختلاس مبلغ معين من الصندوق أو اختلاس قيمة مبيعات نقدية أو مبالغ مسددة من قبل العملاء ، ويتم تغطية الاختلاس عادة عن طريق مدفوعات وهمية بنفس المبلغ المختلس تؤيدها مستندات مزورة أو عدم إثبات المبالغ المسددة من قبل العملاء في الدفاتر والسجلات .

- اختلاس بعض أصناف المخزون من خامات أو مواد احتياطية أو إنتاج تام أو غير ذلك ، ويتم ذلك عن طريق التلاعب في مستند الاستلام أو الإرجاع أو صرف المواد وفي بطاقات وسجلات المخازن بواسطة إثبات مستندات صرف وهمية أو التلاعب في الكميات المصروفة أو المستلمة أو في نسبة المواد التالفة .

والملاحظ أن عملية اختلاس الأصول لا تتم في ظل نظام رقابة داخلية سليم يطبق تطبيقاً صحيحاً فوجود الاختلاس دليل قوي على ضعف في النظام ووجود ثغرات فيه أو على التهاون في تطبيق نظام رقابي محكم أو على اتفاق مجموعة من العاملين على الاختلاس فيقومون بالتسلسل بتنفيذ عمل معين أو على اتفاق

أشخاص من داخل وخارج المشروع على الاختلاس كاتفاق بعض العاملين مع المجهزين على التلاعب في الكميات المجهزة.

وعلى المدقق أن يبذل الجهد في دراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المشروع والكشف عن نقاط الضعف فيه والتي يحتمل استغلالها وتوسيع نطاق التدقيق الاختباري في حالة وجود ثغرات في النظام.

٢ - التلاعب بنتيجة النشاط والمركز المالي :

تقع هذه الحالة بإيعاز من الإدارة العليا للمشروع وبعلمها وبموافقتها وذلك بهدف التأثير فيما يحقق المشروع من نتائج وفي مركزه المالي وإظهارها على غير حقيقتها. هذا التلاعب في الحسابات أقل حدوثاً من الاختلاسات ولكنه أخطر شأنًا إذ يقوم به غالباً موظفون مسؤولون في المنشأة يفترض بهم الثقة عادة ويلجأ المديرون إلى هذه الطرق وذلك لتضليل المساهمين مثلاً بأن نتيجة أعمال المشروع على ما يرام وبذلك يعاد انتخابهم وكذلك في حالة ما إذا كانوا يتقاضون نسبة مئوية من الأرباح إلى تضخيم رقم الأرباح.

ويتم التلاعب في نتيجة النشاط والمركز المالي بطرق عديدة منها :

- التلاعب في تقويم المخزون بأنواعه المختلفة من مواد أولية وإنتاج غير تام وإنتاج تام وذلك في نهاية الفترة المالية، إذ أن أي زيادة في قيمة المخزون تؤدي أوتوماتيكياً إلى زيادة في نتيجة النشاط أي زيادة في رقم الأرباح وأي نقص يؤدي أيضاً إلى نقص في نتيجة النشاط أي خسارة التلاعب بطرق تسعير المخزون.

- التلاعب في تكوين المخصصات مثل مخصص الاندثار للموجودات الثابتة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها إذ أن عدم تكوين المخصصات أو تكوينها بنسبة تقل أو تزيد عن النسبة الواجب تكوينها تؤثر على نتيجة النشاط زيادة أو نقصاً بمقدار الفرق بين ما يجب أن تكون عليه قيمة المخصص وبين مقدار المخصص الذي تم تكوينه فعلاً.

- اعتبار بعض المصروفات الإيرادية مصروفات رأسمالية وبالعكس وهذا يؤثر على نتيجة النشاط وعلى المركز المالي.

- إدراج مبيعات وهمية أو إدراج مبيعات تمت في الفترة التالية للفترة المحاسبية ضمن مبيعات الفترة الحالية وهذا يؤدي إلى زيادة في رقم المبيعات وبالتالي إلى زيادة في رقم الربح.

دور المدقق في تصحيح الأخطاء

من الأمور الطبيعية أن يتم تصحيح أي خطأ يتم اكتشافه خلال عملية التدقيق وهذا - التصحيح يوعز به المدقق وينفذه المسؤولون عن الحسابات في المشروع ، وكما هو معروف محاسبياً توجد أخطاء يتعين إجراء قيود يومية لتصحيحها وما يتطلبه ذلك من عمليات ترحيل إلى سجلات الأستاذ العام لتصحيح الخطأ ومثل هذا التصحيح يتم حسب الطريقة المطولة (أي إثبات قيد إلغاء للعملية الخطأ ثم إثبات العملية الصحيحة). أو أن يتم التصحيح حسب الطريقة المختصرة (أي إجراء قيد واحد لمحو الخطأ وتصحيحه).

مسؤولية المدقق عن الأخطاء والغش

عملية التدقيق الداخلي تتم بواسطة جهاز داخل المشروع والعاملون فيه موظفون تابعون للإدارة ينفذون أوامرهم ويمارسون عملية التدقيق أساساً لخدمتها وذلك بهدف رفع كفاية الأداء وتجنب الخطأ والغش والحد من الإسراف ومنعه ، ومما تجدر الإشارة إليه وجود اتجاه في الوقت الحاضر يهدف إلى ضم التدقيق الداخلي إلى منظمات مهنية على غرار المدققين الخارجيين لتوفير الاستقلال لهم (والعمل على تعيينهم وعلى تحديد أجورهم وعزلهم) وكذلك العمل على تنمية مهاراتهم المهنية وخلق كيان مهني مستقل لهم وذلك عن طريق تعيين مستويات مهنية متعارف عليها في هذا المجال .

لو تفحصنا عملية التدقيق الداخلي والمتمثلة التأكد من مدى سلامة وقوة أنظمة الرقابة الداخلية وصحة البيانات في السجلات والدفاتر فالمدقق الداخلي يعتمد على أسلوب الفحص الحسابي لتحقيق هدفه المتمثل التأكد من تنفيذ السياسات الإدارية بالمنشأة وبيان أي انحراف فيها .

كما أن المدقق الداخلي يمارس عمله في نطاق تدقيق تفصيلي لجميع المعاملات المالية . وبناءً على هذا بالإمكان القول أن المدقق الداخلي مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش أما الاختلاس فنجد أن الجانب المأساوي لعمل المدقق الداخلي هو الفحص المتطلب في حالات الاختلاس أو الاشتباه في الاختلاس ، وفي ظل المهام المعقدة للمشروعات لا بد أن يكون كل من يعمل فيه موضع ثقة لا العكس إذ من الممكن أن تتعرض النفس البشرية في بعض الأحيان لمواقف يظهر فيها ضعفها تجاه مواقف فيها مغريات . ومواطن الضعف هذه ما يجب أن يبحث

عنها المدقق الداخلي إذ عليه أن يتأكد من أنه ليس هناك ظروف تتيح التلاعب لغرض الاختلاس وعلى المدقق الداخلي بفحصه المتعمد لكل النظم والوسائل أن يتأكد من أن مديري المشروع قد اتخذوا كافة الاحتياطات لمنع التلاعب وإلا فإن عليه أن يتقدم بتقارير عاجلة لإظهار مواطن الضعف في النظم الموجودة.

وهذا لا يعني أن المدقق الداخلي لا يتمتع بالاستقلال والحرية التي تمكنه من القيام بذلك إذ بالإمكان أن تتبع إدارة التدقيق الداخلي الإدارة العليا بصورة مباشرة حتى تتمتع بقدر كاف من الاستقلال.

أما المدقق الخارجي فإن مسؤوليته محددة بالغش والأخطاء التي يظهرها الفحص الاعتيادي للسجلات والدفاتر في حالة كون كمية الاختبارات التي اختارها ومستواه المهني للفحص والتدقيق الذي قام به قد وصل إلى المستوى العالي المتعارف عليه والمفروض على أعضاء المهنة أدائه.